

Distr.: General
16 February 2015
Arabic
Original: French



مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثامنة والعشرون
البند ٦ من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

مدغشقر

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية،
والردود المقدمة من الدولة موضع الاستعراض

* لم تُحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

(A) GE.15-02561 040315 060315



الرجاء إعادة الاستعمال



* 1 5 0 2 5 6 1 *

مقدمة

- ١- عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦ المؤرخ ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١ وبالمقرر ١١٩/١٧ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، قدمت مدغشقر تقريرها الثاني في إطار الاستعراض الدوري الشامل بتاريخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.
- ٢- وفي أعقاب هذا الاستعراض، وُجّهت ١٦٠ توصية إلى مدغشقر، قبلت منها ١٣٩ وتحفظت على ٢١.

٣- هذه التحفظات الـ ٢١ التي تحفظت عليها قدمتها الدول التالية:

- الجبل الأسود (٥)؛
- النيجر (٧)؛
- جنوب أفريقيا (١٧)؛
- إثيوبيا (٥٩)؛
- جمهورية أفريقيا الوسطى (١٠٥)؛
- أيرلندا (١٢٤)؛
- اليابان (١٢٥)؛
- سويسرا (١٢٧)؛
- تونس (١٢٨)؛
- كندا (١٢٩)؛
- سلوفينيا (١٣٠)؛
- إسبانيا (١٣٢)؛
- تايلند (١٣٨)؛
- ألمانيا (١٣٩)؛
- إيطاليا (١٤٠)؛
- موريتانيا (١٤٣ و ١٤٤)؛
- النرويج (١٤٧)؛
- تنزانيا (١٥٢)؛
- كوستاريكا (١٥٥)؛
- غانا (١٥٨).

٤- ولإعداد هذا التقرير الإضافي، تشاورت مدغشقر مع جميع الجهات المعنية. وتستند الأجوبة التالية إلى آراء الحكومة والوزارات المكلفة بتنفيذ التوصيات.

أجوبة حكومة مدغشقر على التوصيات التي تحفظت عليها أثناء الاستعراض الدوري الشامل

٥- نظرت مدغشقر في ال ٢١ توصية التي تحفظت عليها، وتبين فيما يلي موقفها النهائي من كل واحدة منها.

التوصيات المقبولة

٦- قبلت مدغشقر التوصيات رقم ١٧ و ٥٩ و ١٠٥ و ١٢٧ و ١٣٠ و ١٣٢ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٧ و ١٥٢ و ١٥٥ لأنها ترى نفسها قادرة على تطبيقها نظراً إلى تعلقها ببرامج جارية أصلاً أو لأنها من محاور خطة التنمية الوطنية.

التوصيات المقبولة جزئياً

- ٧- مدغشقر غير مستعدة حالياً لقبول التوصيتين ٧ و ١٥٨ كلياً.
- ٨- فعن التوصية رقم ٧ المتعلقة بانضمام مدغشقر إلى جميع الصكوك القانونية التي ليست طرفاً فيها بعد، تعتزم مدغشقر التصديق تدريجياً وفي الوقت المناسب على الصكوك التي لا بد منها لتعزيز حماية حقوق الإنسان، مراعيةً في ذلك واقع البلد.
- ٩- أما التوصية رقم ١٥٨ المتعلقة بتزويد جميع المباني العامة بالبنى التحتية التي تلي احتياجات ذوي الإعاقات، فقبلتها جزئياً، من حيث أن المباني المدرسية الجديدة ستزود بتلك البنى في مرحلة أولى. ونظراً إلى إمكانات مدغشقر المحدودة، ستعمل على تزويد المباني العامة أو الخاصة الأخرى القائمة والقادمة بتلك البنى تدريجياً.

التوصيات التي أحيط بها علماً

- ١٠- أحاطت مدغشقر علماً بالتوصيات التالية:
- رقم ١٢٤ بشأن نزع الصفة الجرمية عن التشهير، وإلغاء قانون السباب، واعتماد التدابير اللازمة لتوفير بيئة آمنة وملائمة للصحفيين في القانون والممارسة؛
 - رقم ١٢٥ بشأن تعزيز وحماية حرية التعبير وحرية الصحافة المنصوص عليهما في خارطة الطريق لإنهاء الأزمة؛

- رقم ١٢٨ بشأن الجهود التي ينبغي بذلها لإيجاد بيئة مواتية للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من الفاعلين في المجتمع المدني؛
 - رقم ١٢٩ بشأن تنقيح القانون المتعلق بالاتصالات لعام ١٩٩٠ واللجنة الخاصة المعنية بالاتصالات السمعية البصرية برفع القيود التي تمنع الصحفيين من انتقاد الحكومة بحرية دون مخافة الانتقام.
- ١١- وستأخذ الحكومة هذه التوصيات في الحسبان أثناء استكمال مشروع القانون المتعلق بقانون الاتصالات المقرر اعتماده إبان الدورة العادية للجمعية الوطنية في أيار/مايو ٢٠١٥.

التوصية المرفوضة

- ١٢- رُفضت التوصية رقم ٥ بشأن التصديق على البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات لأن مدغشقر منهمكة كلياً في الوقت الراهن في أعمال البروتوكولين الاختياريين الأولين اللذين صدقت عليهما والمتعلقين ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، وباشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.
- ١٣- وبالتحديد، يقتضي تطبيق كثير من التوصيات المتعلقة باستمرار ظاهرة بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية التزاماً متبوعاً بإجراءات ملموسة من أجل استئصالها.
- ١٤- وتعتزم مدغشقر ترتيب إجراءاتها حسب الأولوية لمكافحة بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية، إضافة إلى عدم إشراكهم في النزاعات المسلحة، عن طريق إنفاذ القانون الجديد المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر الذي اعتمده البرلمان أثناء دورته العادية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ والذي ينص على إنشاء آلية دائمة لمكافحة الاتجار، إضافة إلى رسم خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار وتنفيذها.